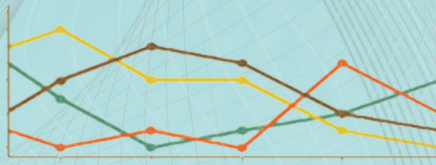




التقرير

السنوي

٢٠١٦





اللجنة الدائمة للسكان

التقرير السنوي 2016

جميع الحقوق محفوظة لدى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
للجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي ٢٠١٦
الدوحة - قطر
توجه المراسلات إلى :
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ص.ب: ١٨٥٥، الدوحة- قطر
هاتف : ٤٤٩٥٨٨٨٨ +٩٧٤
فاكس: ٤٤٨٣٩٩٩٩ +٩٧٤
البريد الإلكتروني: mdr@mdps.gov.qa
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية :
الرقم الدولي (ردمك):

الفهرس

الصفحة	العنوان
٣	تقديم
٤	أولاً: السياسة السكانية
١٩	ثانياً: الدراسات والتقارير
٣٢	ثالثاً: اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية
٤٥	رابعاً: المشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية
٥٠	خامساً: التوعية والإعلام
٥٢	سادساً: التوصيات والاقتراحات

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي للجنة الدائمة للسكان، الذي يبين إنجازات اللجنة ونشاطاتها وأعمالها خلال عام ٢٠١٦، والذي يتضمن الفقرات التالية:

السياسة السكانية: يعرض التقرير في هذه الفقرة المرحلة الثانية والأخيرة من مراحل عملية تقييم السياسة السكانية الأولى والتي تم توثيقها في تقرير التقييم السداسي الأول الذي أنجز في منتصف عام ٢٠١٦، والذي يعد الأساس الذي سبنى عليه وثيقة السياسة السكانية الجديدة.



الدراسات السكانية: حيث أصدرت اللجنة، ضمن خطتها السنوية، التقرير الوطني الخامس، الموسوم بـ «حالة سكان قطر ٢٠١٤: خمسة أعوام على انطلاق السياسة السكانية»، الذي يبين ما تحقق من أهداف كل محور من محاور السياسة السكانية والتحديات التي مازالت تواجه تحقيق بعض الأهداف الأخرى، ليحدد أولويات العمل في المرحلة القادمة.

اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية: وأبرز ما في هذه الفقرة عرض لوقائع احتفالية اليوم القطري للسكان ٢٠١٦، والتي ركزت على عملية التقييم التي يجريها المكتب الفني، والخطوات التالية المطلوبة لإعداد برنامج العمل الجديد. كما تضمنت الفقرة جدولاً بالدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو المكتب الفني وباحثاته بغية تعزيز معارفهم وخبراتهم في القضايا السكانية.

المشاركات في الفعاليات السكانية الداخلية والخارجية: بما فيها المشاركات المحلية مثل مشاركة اللجنة في «الطاولة المستديرة لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان»؛ والمشاركات الإقليمية، ولاسيما المشاركة في الاجتماع السادس عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاجتماع الثاني والثلاثين للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومن المشاركات العربية، المشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٦ (عمان- الأردن)؛ والمشاركات الدولية كالمشاركة في الدورة ٤٩ للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة وغيرها.

التوعية والإعلام: حيث واصلت اللجنة الدائمة للسكان تطوير وتنوع عملها الإعلامي، لتوعية مختلف مكونات المجتمع القطري بأهمية السياسة السكانية ومختلف القضايا السكانية والمجتمعية المرتبطة بها.

وفي الختام، يعرض التقرير عدداً من المقترحات والتوصيات الهادفة لتطوير عمل اللجنة ونشاطاتها.

والله ولي التوفيق..

الدكتور صالح بن محمد النابت

رئيس اللجنة

أولاً

السياسة السكانية

التقييم السداسي الأول للسياسة السكانية للدولة ٢٠١٦



الإعداد الجيد للسياسة السكانية مرهون بأخذ خصوصية الواقع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي ستطبق فيه بعين الاعتبار، وبوضع الأهداف والإجراءات العملية التي تنبع من هذه الخصوصية، إذ أن أكثر عوامل الفشل الذي تتعرض له السياسات السكانية هو محاولة استنساخها لغيرها وتطبيقها في بيئة مغايرة لبيئتها الحقيقية.

وانطلاقاً من ذلك، وبعد تشخيص دقيق لخصوصية المجتمع القطري من قبل عدد كبير من الخبراء والمتخصصين والمعنيين في وزارات الدولة وهيئاتها المختلفة، إضافة إلى خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان السياسة السكانية التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر في أبريل عام ٢٠٠٩، والتي انطلق تنفيذ برنامج عملها في شهر أكتوبر من العام نفسه.

وخلال التطبيق العملي للسياسة السكانية لدولة قطر على مدار خمس سنوات متواصلة (أكتوبر ٢٠٠٩ - أكتوبر ٢٠١٤)، تبين أن بعض الأهداف التي يتضمنها برنامج عمل هذه السياسة بحاجة إلى إعادة نظر والانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً، وذلك بما يواكب مستجدات الواقع السكاني المتغير.

ووفقاً للخطة الزمنية التي وضعتها اللجنة، تم إعداد أدوات التقييم المختلفة وتطبيقها، ومن ثم تفريغ بياناتها وتحليلها وإدراج نتائج ذلك في تقرير التقييم السداسي الأول الذي أنجز في يونيو ٢٠١٦، والذي تضمن، إضافة للتقديم والتمهيد، ثلاثة فصول أساسية، عرض في الأول منها الإطار العام المطور للسياسة السكانية لدولة قطر، وفي الثاني تحديات الواقع السكاني بلغة إحصائية، والثالث تقييم برنامج عمل السياسة السكانية من حيث المنهجية المتبعة فيه والنتائج التي تم التوصل إليها نتيجة استخدام أدوات التقييم المختلفة.

وقد تضمنت خاتمة هذا التقرير خلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات، إضافة إلى الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية الجديد، والذي سيتم عرضه مفصلاً في وثيقة مستقلة يطلق عليها «وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر (أكتوبر ٢٠١٦ - أكتوبر ٢٠٢٢)». ونظراً لأهمية هذا التقرير سنحاول فيما يلي تلخيص أهم مكوناته المذكورة أعلاه.

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة السكانية- رؤية مطورة

تضمن ها الفصل مبررات تقييم السياسة السكانية الأولى وتحديثها، حيث تمت الإشارة فيه إلى التحديات السكانية التي تواجه دولة قطر والمتمثلة بديناميكية السكان (حجم السكان ونموهم) والتركيبية السكانية للدولة، الأمر الذي يستدعي وضع سياسة سكانية جديدة تسعى لمواجهة هذه التحديات المرتبطة بالسكان القطريين من جهة وبالسكان غير القطريين من جهة أخرى.

فبسبب قلة عدد سكانه، واجه المجتمع القطري ولا يزال يواجه العديد من التحديات وعلى رأسها عدم قدرة هذا المجتمع على تزويد سوق العمل القطري بالكوادر البشرية الكافية كمأ ونوعاً لتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة. وزيادة على ذلك، فقد ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج... الخ. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة... الخ.

أما التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين فتتمثل بالعمالة الوافدة التي ترتب على استفادها المفتوح لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المختلفة في العقود الأخيرة ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم ٢٠٢٢ لكرة القدم، والتي انطلقت في السنوات الأخيرة، تحولات عديدة في الواقع السكاني انعكست آثارها على مختلف جوانب الحياة في دولة قطر.

ورغم أن الاستقدام المذكور للعمالة الوافدة قد لعب دوراً إيجابياً في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الأصعدة، إلا أن الأعداد الكبيرة التي تم استفادها أثرت سلباً في مختلف مناحي الحياة. فبالإضافة إلى اختلال التوازن في معدلات النمو السكاني بين القطريين وغير القطريين، هناك اختلالات أخرى تتمثل في التوزيع الجغرافي للسكان وفي التركيبة السكانية للمجتمع القطري وفي هيكلية سوق العمل، كما سيتم توضيحه في الفقرات التالية.

إن المعدلات العالية لنمو السكان، والعدد الكبير الذي وصل إليه سكان الدولة اليوم، واختلالات التركيبة السكانية، ولا سيما تلك المتعلقة بكون الوافدين من جنسيات وثقافات مختلفة يشكلون الأكثرية الساحقة للسكان، وكذلك الاختلال الكبير في سوق العمل، حيث تقل نسبة المواطنين فيه عن ٦٪، يتطلب إعادة نظر جذرية في السياسة السكانية المتبعة، ويطرح السؤال الكبير حول كيفية التوفيق بين متطلبات التنمية ومشاريعها الطموحة، وبين واقع النمو السكاني والتركيبية السكانية. وهذه هي القضية الرئيسية الكامنة في صلب عملية التقييم التي يعبر عنها هذا التقرير.

غير أن التقرير لا يكتفي بمناقشة قضايا السكان والقوى العاملة، بل يتطرق كذلك إلى المحاور الأخرى للسياسة السكانية (النمو الحضري والإسكان والبيئة، التعليم والتدريب والشباب، الصحة

والصحة الإنجابية، المرأة والطفولة، المسنون وذوو الإعاقة) ولكن ليس بوصفها محاور مستقلة بذاتها، بل من حيث علاقتها بقضايا السكان والقوى العاملة، والتأثيرات المتبادلة بين التركيبة السكانية وكل من المحاور المذكورة.

بناءً عليه تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. فالمواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور، وفي خطابات وتوجهات القيادة السياسية للبلاد، وفي القوانين والتشريعات والبرامج المختلفة لأجهزة الدولة تؤكد كلها على غايات التنمية البشرية المستدامة في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وفي هذا السياق، تهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تمثل نتاج جهود مكثفة لمسؤولين من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات العامة، إلى «تحويل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل». وتعتمد الرؤية على أربع ركائز: بشرية واجتماعية واقتصادية وبيئية. وقد تمثل شعار التنمية البشرية في «تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر». وشعار التنمية الاجتماعية في «بناء مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية». وفي التنمية الاقتصادية تمثل الشعار في «تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع». وفي التنمية البيئية «إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة».

وتعنى الرؤية ببناء «نظام تعليمي حديث يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم...» ويتيح الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم وفهم حقوقهم، ويشجع التفكير التحليلي الناقد وروح الابتكار والإبداع ويعزز التماسك الاجتماعي. كما تدعو الوثيقة إلى «تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية، ويوفر للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة، وتكون مرافقه متاحة لجميع السكان وبرسوم يستطيعون تحملها». وتشير الوثيقة إلى أن دولة قطر ستعمل على زيادة المشاركة الفعالة للعمال الوطنية، وإلى اجتذاب التركيبة المناسبة من المهارات والاحتفاظ بها، مما يقتضي توفير حوافز مناسبة ووضع إجراءات تنظيمية لحفظ حقوق العمالة الوافدة وتأمين سلامتها.

وفي المجال الاجتماعي تؤكد رؤية قطر الوطنية على «بناء الإنسان القطري القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية». وسوف يكون للمرأة دور فعال في كافة جوانب الحياة، لاسيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. «وستعمل قطر على توفير الأمن والاستقرار للسكان، وعلى تأمين الحاجات الأساسية وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين كما أنها ستعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان

وتشجيع الحوار البناء والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاماً مع هويتها العربية والإسلامية».

وفي مجال البيئة تدعو الرؤية إلى «الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة» وذلك بالتوعية بأهمية الحفاظ على الموروث البيئي، وبناء المؤسسات البيئية الفعالة والمتطورة والتي تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها. وكذلك بوضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.

وتنفيذاً لأهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، أطلقت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، في مارس ٢٠١١. وقد قال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (ولي العهد ورئيس اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ الرؤية آنذاك) في تقديمه لوثيقة الاستراتيجية إن هذه الاستراتيجية أعدت لكي «تعمق التزامنا برفاه جميع المواطنين القطريين وتضع برنامجاً مصمماً بكل عناية لمواصلة توفير أفضل مستويات التعليم والرعاية الصحية المتطورة والضمان الاجتماعي وفرص العمل في مجتمع مزدهر ومستقر وآمن يرقى أبنائه، ويحافظ على التماسك الأسري ويحميه».

بهذا يتبين مدى تقاطع أهداف الاستراتيجية مع أهداف السياسة السكانية، مما استدعى البحث في كيفية إدماج بعض أهداف الوثيقتين وبعض الإجراءات المقترحة لتنفيذ تلك الأهداف، مع الإشارة إلى اختلاف المقاربة بين السياسة السكانية والاستراتيجية، والتركيز على تلك القضايا التي تعنى بها السياسة السكانية بوجه خاص. وقد لفتت الوثيقة التي أصدرها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الانتباه إلى الملاحظات التالية بهذا الشأن:

❖ إن اختلاف المقاربة بين السياسة والاستراتيجية (حيث تنطلق السياسة السكانية من البحث عن حياة أفضل للسكان، بينما تعالج الاستراتيجية مسائل التنمية من منظور شامل)، أدى إلى اختلاف الصياغات واختلاف التصنيف، على الرغم من التشابه في المضمون وفي الهدف. ولهذا فعلى الرغم مما قد يبدو من عدم تطابق بين الهدف أو الإجراء في السياسة ونظيره في الاستراتيجية، فإن القراءة التفصيلية للمشروع المذكور في الاستراتيجية تدل على وجود تطابق أو تماثل (أو على الأقل تقارب) في الأهداف والإجراءات بين الوثيقتين.

❖ سيجد المتتبع للمقارنة أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت معظم إجراءات السياسة السكانية. أما الإجراءات التي لم يرد ما يقابلها صراحة في الاستراتيجية فهي قليلة، وسيعنى برنامج عمل السياسة السكانية الجديد (الناتج عن التقييم السداسي للسياسة السكانية) بتحقيق مزيد من التلاؤم بينه وبين استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ويمكننا التأكيد بهذا الخصوص على ما يلي:

❖ إن العمل المؤسسي بين مختلف الوزارات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية يتطلب إشراك اللجنة الدائمة للسكان، بمقارباتها الخاصة، في عضوية الجهة العليا المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية الحالية وفي وضع استراتيجيات ما بعد عام ٢٠١٦، وذلك من أجل متابعة تنفيذ الإجراءات والمشاريع المشتركة، وإثرائها بحيث لا يغيب عنها البعد السكاني.

❖ التحديات السكانية التي ستواجه دولة قطر خلال السنوات القادمة، تتطلب إدماج البعد السكاني في مختلف المشاريع التي تطرحها الاستراتيجية، مما يفرض على اللجنة الدائمة للسكان وضع تصور سكاني مستقبلي متزن، يلبي احتياجات مشاريع التنمية الوطنية من جهة، ويحافظ على هوية المجتمع القطري وثقافته العربية الإسلامية من جهة أخرى.

❖ إجراء دراسات سكانية متعددة الجوانب، ومرتبطة بالمشاريع المطروحة في الاستراتيجية، بغية الوصول إلى تصور عملي، وحلول قابلة للتطبيق، للقضايا السكانية التي ستنشأ خلال الفترة القادمة.

إن ما ورد أعلاه من تماثل أو تقارب بين أهداف كل من الاستراتيجية والسياسة السكانية يؤكد على الاتجاه الذي بدأت اللجنة الدائمة للسكان بانتهاجه، والمتمثل بالتركيز على قضايا التركيبة السكانية والقوى العاملة (محور النمو السكاني والقوى العاملة). أما المحاور الأخرى، كالتعليم والصحة وقضايا التمكين، فإن اهتمام اللجنة بها يتصل فقط بتلك الجوانب التي تؤثر على التركيبة السكانية والقوى العاملة، من دون التعرض لتفاصيل تلك المحاور في حد ذاتها. وهذا ما ستأخذه اللجنة بالاعتبار لدى صياغة برنامج عمل السياسة السكانية للمرحلة القادمة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

إضافة إلى ما سبق، واستناداً إلى العلاقات الخاصة والسمات المشتركة التي تربط بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، والرغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها، والتزاماً بالتوجيه الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، تسترشد السياسة السكانية لدولة قطر بالأهداف التالية الواردة في وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الصادرة عام ٢٠٠٣:

❖ تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكلة قوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع الخليجي ويؤكد هويته العربية والإسلامية، ويحافظ على استقراره وتماسكه.

❖ تحقيق توازن سكاني في دول المجلس على ضوء الموارد المتاحة.

❖ تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق في كل دولة بهدف الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن.

❖ تنمية رأس المال البشري من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والتدريب بالمستويات الملائمة.

❖ تطوير النظام التعليمي بما يساهم في الاتجاهات التربوية الحديثة ويلبي احتياجات سوق العمل.

❖ تحقيق الاستخدام الأمثل لقوة العمل الخليجية، وتحفيزها على المشاركة في جميع مجالات العمل المنتج والمجزي بمختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وفي جميع مواقع العمل بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

❖ زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين من الذكور والإناث مع الاهتمام بفتح مجالات عمل جديدة للمرأة الخليجية.

❖ إحلال العمالة الخليجية محل العمالة الوافدة وإيجاد الفرص الوظيفية ذات الإنتاجية العالية للأيدي العاملة الخليجية الداخلة إلى سوق العمل. وتسهيل توظيف وانتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس بما يحد من مشكلة البطالة ويعزز دور المواطنين في عملية التنمية المستدامة.

❖ تطوير الإحصاءات السكانية وبيانات سوق العمل في دول المجلس ورفع مستوى دقتها وشمولها وتحديثها بصفة منتظمة. وتوحيد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بها.

من جانب آخر تسترشد السياسة السكانية بالتوجهات والتوصيات التي وردت في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، ولاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر، مثل: مقررات وخطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بكين ١٩٩٥، والأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٠، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، وإعلان لشبونة حول سياسات وبرامج الشباب ١٩٩٨، والميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، واستراتيجية الأسرة العربية ٢٠٠٥... وغيرها.

ولعل أهم المرجعيات الدولية الجديدة هي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك دولة قطر)، والبالغ عددها ١٩٣ دولة، والتي تتكون من ١٧ هدفاً كما هي مبينة في الشكل التالي:

أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠



وستسترشد اللجنة الدائمة للسكان بهذه الأهداف في مراجعتها لبرنامج عمل السياسة السكانية الحالي وفي تطويرها وتحديثها له بما يستجيب للتحولات السكانية والتنموية الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي.

إضافة إلى المنطلقات المذكورة، تركز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من:

❖ أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء:

تلتزم السياسة السكانية بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتكوين الأسرة وقضايا الزواج والطلاق وحقوق كل من الزوجين والأبناء وواجباتهم، ومن ذلك حرية اختيار الشريك والحفاظ على مكانة المرأة في الأسرة وضمان حقها في التعليم والعمل والتملك وحرية التصرف بممتلكاتها وغير ذلك من الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. كما اهتمت السياسة السكانية بالمبادئ الإسلامية في قضايا الصحة الإنجابية مثل حق الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون ضغط أو إكراه، والعناية بصحة المرأة الحامل وصحة الأجنة والأطفال والمباعدة بين الحمل حيثما تطلبت صحة المرأة ذلك وبالاتفاق بين الزوجين إلى غير ذلك من المبادئ التي تحكم العلاقات داخل الأسرة.

وتراعي السياسة السكانية القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع القطري بشأن تماسك الأسرة والدفاع عن حقوق أفرادها، وقيم التضامن والتراحم والمساعدة المتبادلة بين أبناء المجتمع، وتوفير الخدمات المختلفة للجميع، وبخاصة لأولئك الذين يتعرضون لمشكلات أو مصاعب طارئة كحالات الطلاق أو الترمول أو الإعاقة أو الإصابة بالأمراض أو الحوادث. ومع الحفاظ على تقاليد المجتمع الأساسية تعمل السياسة السكانية على تغيير أو تطوير بعض العادات والتقاليد التي يمكن أن تشكل عائقاً في وجه تقدم المجتمع وتنميته بالاتجاه المطلوب كتلك التي تشكل عاملاً من العوامل التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

❖ الدستور

يتضمن دستور دولة قطر عدداً من المواد الخاصة بالقضايا السكانية كالقضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والصحة والعمل وغيرها مما يعد من المبادئ الأساسية للسياسة السكانية. ففي المادة (٢١) ينص الدستور على أن «الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها».

كما يؤكد الدستور في عدد من مواده على رعاية النشء وصيانتهم وحمايتهم، وعلى العناية بالصحة العامة والاهتمام بالتعليم ورعاية العلوم والآداب والفنون والتراث، إضافة للتأكيد على كفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، وعلى قيم العدل والحرية والمساواة والتضامن والإخاء وغيرها من القيم السامية للمجتمع، حتى أن المادة (١٤٦) تنص على أن «الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة لا يجوز طلب تعديلها إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح مزيد من الحقوق والضمانات لصالح المواطن»، وتؤكد المادة (٣٥) على أن «الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين».

إضافة إلى ما سبق، تلتزم السياسة السكانية بتوجهات سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. فكثيراً ما أكد سموه على شمولية التنمية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكون التنمية تهدف إلى تحقيق تطلعات القيادة السياسية في بناء الوطن والمواطن وتحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد. كما أشار سموه في أكثر من مناسبة إلى أهمية مشاركة الجميع، رجالاً ونساءً في عملية التنمية، وأكد سموه على تطوير النظامين التعليمي والصحي والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية.

والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم يسمح للفرد بالمشاركة في اتخاذ القرار» كما قال سمو الأمير الوالد في منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة عام ٢٠٠٦. «والتنمية لا تقاس فقط بالأرقام وإنما بمشاعر الناس وردود أفعالهم وما لديهم من طمأنينة تجاه يومهم وغدهم»، كما أشار سموه إلى ذلك أمام المنتدى نفسه عام ٢٠٠٧.

وقال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في كلمته في افتتاح الدور الثاني والأربعين لمجلس الشورى بتاريخ ٢٠١٣/١١/٥: «التنمية الشاملة لبلادنا كانت، وما تزال، هي الشغل الشاغل لنا، إيماناً منا بأن التنمية المتكاملة والمتوازنة هي السبيل إلى إقامة الدولة الحديثة التي تستجيب لمتطلبات العصر، وتحقيق لقطر المكانة الرائدة التي نصبو إليها، وللشعب القطري مستوى العيش الكريم الذي يليق به». وفي تقديمه لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ أكد سموه على حفظ التوازن بين البيئة والإنسان وعلى أهمية الروابط الأسرية القوية وقال: «يتوجب علينا بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد».

إن الهدف من استدامة التنمية هو المحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكاناته. ولذا فإن السياسة السكانية لا بد وأن تنطلق من هذا الحق بحيث لا يستنفد الجيل الحالي الموارد الطبيعية للبلاد، وعليه أن يحافظ على بيئة صحية نظيفة، ويبني علاقاته الاجتماعية على أسس راسخة، ويؤسس لثقافة تغرس في نفوس الجيل الجديد قيم الحق والخير والعدالة والإخاء وكل ما جاء به ديننا الإسلامي الحنيف وما ذكر به تراثنا العربي من قيم سامية.

الفصل الثاني: تقييم برنامج عمل السياسة السكانية

استندت منهجية تقييم برنامج عمل السياسة السكانية إلى مجموعة من الأدوات التي قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعدادها، وهي الاستبيانات الأربعة (١-) غايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية من وجهة نظر مجموعات العمل، و٢- الرصد الخماسي الأول (متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بعد مضي خمس سنوات على تطبيقه، و٣- الاستبيان الوطني، و٤- استطلاع خاص بمدى معرفة السكان في قطر بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان) والمجموعات البؤرية. والتي تم تنفيذها وتحليل بياناتها على مرحلتين استغرقتا نحو سنتين، توصل بنهايتها إلى النتائج التالية:

أولاً) نتائج تحليل بيانات الاستبيانات:

نتائج التقييم لغايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية لدولة قطر، حسب المحاور

المحاور		الغايات				الأهداف				الإجراءات			
		تبقى	تعديل	تحذف	تضاف	تبقى	تعديل	تضاف	تحذف	تبقى	تعديل	تحذف	تضاف
السكان والقوى العاملة	النمو السكاني	١	-	-	-	٢	٣	-	-	٧	٦	-	-
	التركيبة السكانية	١	-	-	-	٠	٣	-	-	-	٤	٢	-
	القوى العاملة	-	١	-	-	٤	٥	-	-	٤	٨	-	-
	المجموع	٢	١	-	-	٦	١١	-	-	١١	١٨	٢	-
النمو الحضري والإسكان والبيئة	النمو الحضري	١	-	-	-	٢	١	-	-	٥	-	١	-
	الإسكان	١	-	-	-	٥	٠	-	-	٧	-	-	-
	البيئة والتنمية المستدامة	١	-	-	-	٢	٢	-	-	٨	٢	-	-
	المجموع	٣	-	-	-	٩	٢	-	-	٢٠	٢	٢	-
الصحة العامة والصحة الإنجابية	الصحة العامة	-	١	-	-	٠	٦	-	-	٠	١٦	-	-
	الصحة الإنجابية	١	-	-	-	٣	١	-	-	٤	٦	-	-
	المجموع	١	١	-	-	٣	٧	-	-	٤	٢٢	-	-
التعليم والتدريب والشباب	التعليم	٣	-	-	-	٦	١	-	-	١٣	-	-	-
	التدريب	-	١	-	-	١	٤	-	-	١	٦	١	-
	الشباب	-	١	-	-	١	٥	-	-	٠	١١	-	-
	المجموع	٣	٢	-	-	٨	١٠	-	-	١٤	١٧	١	-
المرأة والطفولة	المرأة	٢	-	-	-	٦	-	-	-	٩	-	-	-
	الطفولة	-	١	-	-	٥	١	-	-	٧	١	-	-
	المجموع	٢	١	-	-	١١	١	-	-	١٦	١	-	-
المسنون وذوو الإعاقة	المسنون	-	١	-	-	٢	٢	-	-	٠	٢	٧	-
	ذوو الإعاقة	٢	-	-	-	٣	٢	-	-	٤	-	-	-
	المجموع	٢	١	-	-	٥	٤	-	-	٦	٨	-	-
المجموع العام		١٣	٦	-	-	٤٢	٣٥	-	-	٢	٦٨	٤	-

تؤكد نتائج تقييم برنامج عمل السياسة السكانية، التي تم عرضها في هذا الفصل، والتي تم تلخيصها في الجدول المشار إليه، على أن القضايا السكانية المحورية، ولاسيما تلك المتعلقة بالسكان والقوى العاملة، لازالت تطرح نفسها كأولوية استراتيجية في رسم السياسة السكانية لدولة قطر، وهو ما يبرز من خلال التأكيد على اعتماد ٦٨٪ من إجمالي غايات السياسة السكانية الواردة في برنامج عمل السياسة السكانية الحالي، في حين أن حجم التعديلات المقترحة على الأهداف والإجراءات كان أكبر بكثير، وذلك نظراً للتحويلات السكانية المستجدة، والتي تستدعي تدخلات نوعية جديدة في رصد الواقع الجديد، لتبرز الغايات كنشاط نسبي إلى حد ما في حين تكون الأهداف والإجراءات أكثر تغيراً.

ثانياً) نتائج تحليل المقابلات الجماعية المركزة أو المجموعات البؤرية (Focus Groups)

على الرغم من تعدد مهام المشاركين في المجموعات البؤرية وتخصصاتهم وانتماءاتهم المؤسسية، يمكن استخلاص جملة من التوجهات التي تساعد في تحديد الملامح الجديدة لبرنامج عمل السياسة السكانية من غايات وأهداف وإجراءات، وبالتالي تحديد الأولويات السكانية المستقبلية للفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢٢. والتوجهات المشتركة المذكورة والمتمثلة بالآتي:

1. الإجماع على القضايا السكانية المحورية، ولاسيما تلك المرتبطة بالسكان والقوى العاملة. وأهم ما أجمع عليه المشاركون يتعلق بزيادة أعداد الوافدين وانعكاسات تلك الزيادة على الواقع السكاني والاجتماعي، حيث تحول المواطنون القطريين إلى أقلية في بلادهم. ومع ملاحظة وعي الجميع بالأخطار التي تواجه الهوية الوطنية نتيجة لاختلالات التركيبة السكانية، فقد أكدوا على أهمية استمرار تلبية احتياجات مشاريع التنمية الطموحة للدولة من الأيدي العاملة الوافدة. ولذا أجمعت الآراء على آليات التدخل لمعالجة هذا الوضع من خلال مسارين متوازيين: يتعلق الأول والأهم بالإجراءات التي تؤدي إلى الحد من أعداد الوافدين، وتحسين نوعيتهم وتركيبهم من حيث الجنسية والجنس، والتخلص من الفائضين عن الحاجة منهم، بما يخدم الخطط التنموية للدولة، ويتعلق المسار الثاني بالآليات التي تساعد على زيادة أعداد المواطنين، وبالتالي زيادة نسبتهم بين مجموع السكان وفي القوى العاملة.

2. الإجماع المؤسسي والمجتمعي على القضايا السكانية: شمل الإجماع على تشخيص التحديات السكانية، جميع المشاركين على اختلاف خبراتهم وانتماءاتهم المؤسسية، من خبراء وصناع الرأي ومشاركين في متابعة تنفيذ السياسة السكانية (فرق العمل وممثلي الوزارات والشخصيات المشاركة في صياغة السياسة السكانية)، وكذلك مختلف الفئات السكانية المشاركة في استطلاع الرأي، حيث اتفق الجميع على تحديد الأولويات السكانية المستقبلية، وخاصة تلك المرتبطة بقضايا التركيبة السكانية والقوى العاملة. الأمر الذي يدل على وجود إدراك مؤسسي ومجتمعي بالقضية السكانية عموماً، وبالقضايا المرتبطة بالتركيبة السكانية واختلالاتها على وجه الخصوص.

3. الإجماع على مراجعة غايات وأهداف المحاور الداعمة: نتج عن معدلات النمو السكاني المرتفعة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥، بروز تحديات متعددة في مجالات حيوية متعددة مثل الضغط على البنى التحتية، والخدمات (الصحة والتعليم وغيرها)، والتدريب، وتأثر فئات سكانية متعددة مثل الشباب والأطفال والمسنين بتلك التحديات، مما تطلب ضرورة تكييف توجهات السياسة السكانية في هذه المجالات مع الواقع السكاني الجديد، وذلك من خلال المطالبة بمراجعة بعض غايات هذه المحاور وأهدافها وإجراءاتها. وقد قدمت جملة من المقترحات التطبيقية في مختلف المحاور، لضمان المواءمة مع تغيرات الواقع السكاني المتجددة.

4. اعتماد آليات صياغة جديدة لمضامين الغايات والأهداف: لم تقتصر مراجعات غايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها على المطالبة بمراجعة مضامينها، بل توسعت لتشمل المطالبة بإدماج مقاربات جديدة ترتبط بمختلف جوانب التكميم كتلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية سابقاً وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حالياً، وذلك لإدماج البعد الكمي في خطة عمل السياسة السكانية، من جهة، وتيسير عملية التقييم والمتابعة السنوية والمرحلية لمختلف محاور السياسة السكانية، من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك ضرورة ربط مسارات تحقيق غايات وأهداف السياسة السكانية بتوقيت زمني يتناسب مع طبيعة مكونات كل محور ووتيرة تحولات الجوانب المؤسسية والمجتمعية المرتبطة به.

5. استخدام أدوات إحصائية جديدة: أجمع المشاركون في عملية التقييم على ضرورة إدماج أدوات إحصائية جديدة في مختلف مراحل الرصد والمتابعة، من جهة، وأكدوا على أهمية تطوير مختلف قواعد البيانات المرتبطة بمكونات محاور السياسة السكانية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالقوى العاملة من جهة أخرى، وذلك لضمان الطابع العلمي الدقيق لعمليات التقييم والمتابعة في المستقبل.

الفصل الثالث: السياسة السكانية (الغايات والأهداف والإجراءات):

لقد سمحت عملية التقييم برسم الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية الجديدة الذي ستبنى عليه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢. ونظراً لضيق المساحة هنا، سيتم فيما يلي استعراض مثال واحد عن الغايات والأهداف والإجراءات المتعلقة بمحور السكان والقوى العاملة^(*):

المحور الأول: السكان والقوى العاملة

الغاية الرئيسية:

التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٧م إلى ٢٠٢٢م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية

* هذه الغايات والأهداف والإجراءات ليست نهائية، إذ ستصبح كذلك فقط بعد عرض وثيقة السياسة السكانية على مجلس الوزراء لإبداء الرأي فيها.

الأهداف الفرعية

١. زيادة عدد المواطنين
٢. دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة
٣. الحد من استقدام العمالة
٤. التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة
٥. العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن

الإجراءات :

١. استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج.
٢. إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية.
٣. التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف.
٤. منح الجنسية القطرية لأبناء القطريين، ومواليد قطر، وأصحاب الخبرات المتميزة من العرب.
٥. إطلاق حملة توعوية متعددة الوسائل تحت شعار «أسرة أكبر، مستقبل أفضل».
٦. تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور.
٧. توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة.
٨. منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها.
٩. التركيز على استخدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم.
١٠. الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والافادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع.
١١. التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية
١٢. تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر، وتسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل.
١٣. منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط.
١٤. إنشاء نظام معلومات إلكتروني لإدارة الاستقدام.
١٥. إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة.

١٦. إجراء دراسات ومسوح مستمرة للعمالة السائبة والعمالة المنزلية.
١٧. مراقبة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد.
١٨. محاربة الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات.
١٩. متابعة دراسة توزيع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستقدام لمهن معينة.
٢٠. فتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبنائها في المهن المشار إليها.
٢١. إلزام الشركات ومكاتب الاستقدام بضرورة تنويع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع.
٢٢. إعطاء الأولوية للجنسيات العربية.

الجهات التنفيذية الرئيسية:

١. وزارة الاقتصاد والتجارة،
٢. وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
٣. وزارة الداخلية
٤. غرفة قطر
٥. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
٦. وزارة العدل
٧. وزارة التعليم والتعليم العالي
٨. وزارة البلدية والبيئة
٩. الأجهزة الإعلامية.

ثانياً

الدراسات والتقارير

اللجنة الدائمة للسكان تصدر التقرير الوطني الخامس: «حالة سكان قطر ٢٠١٤»

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان، ضمن خطتها السنوية، التقرير الوطني الخامس، الموسوم بـ



«حالة سكان قطر ٢٠١٤: خمسة أعوام على انطلاق السياسة السكانية»، والذي يعتمد مقاربة منهجية متكاملة تجمع بين الرصد النوعي والقياس الكمي، في إبراز أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما تزال تواجه تطبيق برامج عمل تلك السياسة.

ويأتي إصدار هذا التقرير الوطني الجديد حول سكان دولة قطر بعد مضي خمس سنوات على انطلاق السياسة السكانية للدولة.

وخلال هذه الفترة تحقق الكثير من أهداف تلك السياسة، بينما مازال تحقيق أهداف أخرى يواجه بعض التحديات والصعوبات، ذلك أن بعض الإجراءات المرتبطة بأهداف السياسة السكانية يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، كأصدار التشريعات أو القوانين، أو إنشاء مؤسسات معينة، بينما يتطلب بعضها الآخر تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، مما لا يمكن تحقيقه إلا عبر حقبة طويلة نسبياً من الزمن.

ويتضمن تقرير «حالة سكان قطر ٢٠١٤» ستة فصول، إضافة إلى التقديم والمقدمة والخاتمة. ويتناول كل فصل من هذه الفصول محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية. والفصول المقصودة هنا هي:

أولاً) السكان والقوى العاملة

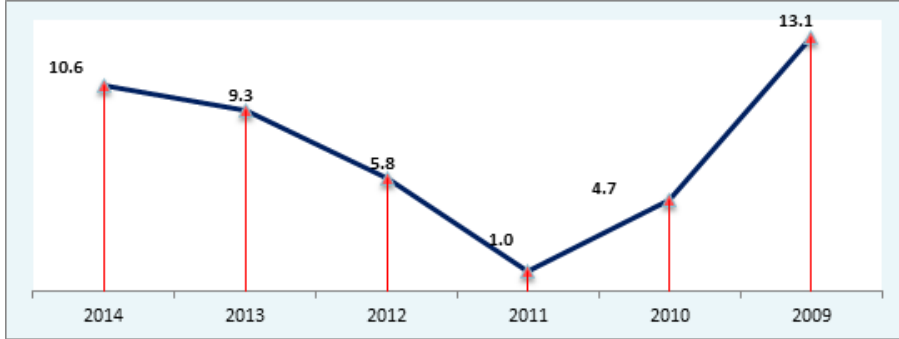
كغيره من فصول التقرير الحالي، يشتمل هذا الفصل على معطيات هامة ساهمت في إعطاء صورة بانورامية شاملة عن وضع السكان والقوى العاملة في قطر مدعومة بالبيانات والإحصاءات المختلفة حول ديناميكية السكان (حجم السكان ونموهم) والتركيبية السكانية للدولة، وقوة العمل، وذلك وفقاً للمؤشرات التالية:

❖ **حجم السكان:** ازداد عدد سكان قطر خلال السنوات التي شهدت تطبيق برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، من (1,597,552) نسمة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م، إلى (٢,٢٨٨,٩٢٧) نسمة في ٣١ أغسطس ٢٠١٥م، أي بزيادة سنوية قدرها 7.8%.



معدل النمو السكاني: رغم التزايد العددي المستمر لحجم السكان في قطر خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن معدل النمو السكاني يتميز بتذبذب واضح. فكما يشير الشكل البياني، وصل هذا المعدل إلى ١٣,١٪ عام ٢٠٠٩، ثم عاد وانخفض بصورة حادة إلى ١,٠٢٪ عام ٢٠١١، وها هو اليوم يعود للارتفاع مجدداً ليصل إلى ١٠,٦٪ عام ٢٠١٤، كما هو مبين في الشكل التالي:

معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات

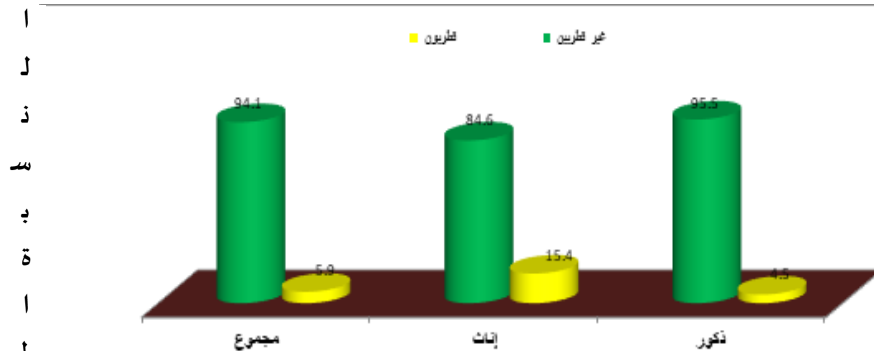


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية، فصل السكان، 8 يونيو ٢٠١٥



قوة العمل: إذا كان الحراك الطبيعي للسكان (الولادات والوفيات) السبب اللازم لتفسير ارتفاع معدل النمو السكاني، فإن الحراك غير الطبيعي للسكان (العمالة الوافدة) هو السبب الكافي الذي يفسر ارتفاع هذا المعدل. فعدد النشطين اقتصادياً من العمالة الوافدة ازداد من ٤٤٤,١٣٣ عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥٩٩,٠٨٣ عام ٢٠١٤. وذلك نتيجة للحاجة المتزايدة للعمالة الوافدة التي تتطلبها خطط التنمية الطموحة للدولة. وهذا يؤدي إلى استمرار الاختلال في تركيبة القوى العاملة، حيث ظلت نسبة القطريين أقل من ٦٪ من مجموع النشطين اقتصادياً، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعام ٢٠١٤ المصدر: وزارة



التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤

وفي سياق متصل، أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة في الدولة تعدّ من أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٢٧،٠٪ من مجموع النشطين اقتصادياً؛ (٩،٠٪ للإناث مقابل ١،٠٪ للذكور).

❖ **البنية العمرية:** كغيرها من معظم دول الخليج العربي، تتميز دولة قطر باختلال واضح في التركيب العمري للسكان فيها، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى تضخم فئة أعمار العمل (١٥-٦٤ سنة)، والتي بلغ حجمها النسبي، ٨٤،١٪ من مجموع سكان قطر، ونتيجة لما سبق، فقد بلغ معدل الإعالة العمرية ١٨،٩٪، وهو من أكثر معدلات الإعالة انخفاضاً في العالم.

❖ **البنية النوعية:** لقد تجاوزت نسبة النوع في قطر الحد الطبيعي، حيث بلغت حوالي ٢٨١، أي أنه مقابل كل ١٠٠ أنثى هناك حوالي ٢٨١ ذكراً، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثلها لدى السكان القطريين.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة أن قضايا هذا المحور قد حظيت باهتمام مؤسساتي خاص، ولا سيما بعد انطلاقة استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١١-٢٠١٦)، وانطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى وبعض المشاريع المرتبطة باستضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، مما ساهم في تحقيق نسبة إنجاز مرتفعة وصلت إلى ٦٤٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها ١٤ إجراءً.

لقد تحققت مجموعة من الإنجازات في هذا المحور، أهمها: تعميق الوازع الديني بالحث على الزواج، والقيام بحملات توعوية للأسرة القطرية بهدف الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج، ولا سيما عند الإناث، والمحافظة على الهوية الوطنية، والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان في قطر. أما فيما يتعلق بالقوى العاملة، فإنه يمكن الإشارة إلى تحقيق إنجازات في آليات متابعة تطبيق سياسة التقدير، والتزام أصحاب العمل بالقوانين والأنظمة الخاصة بالعمل... الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها ٢٩٪، فأهمها: وجود توجه لاعتماد صندوق الزواج، ووجود توجه لاستحداث وسام الأسرة للأكثر إنجاباً فيما يتعلق بالنمو السكاني، وتفعيل إنشاء لجنة قطر العمالية، وتطبيق الإجراءات الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة فيما يخص القوى العاملة. أما الإجراءات التي لم تنفذ من هذا المحور، والتي لم تتجاوز نسبتها ٧٪، فإنها ترتبط عموماً بأطر تنظيمية لها علاقة بالتوجهات الخاصة بسياسات الإحلال والأجور والتوظيف.

بناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في هذا المحور فهي:

- لا تزال الحوافز المادية المقدمة للمقبلين على الزواج تشكل تحدياً من التحديات التي تواجه تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السكانية في مجال النمو السكاني، والمتمثل بالعمل على معالجة الأسباب المؤدية إلى تأخر سن الزواج، كتقديم الدعم المادي اللازم للمقبلين على الزواج.
- عدم وجود دراسات علمية حول الأسرة القطرية وتأثير الخدم والمربيات على الهوية الثقافية

لأبنائها، وحول دور المدرسة في الحفاظ على الهوية الوطنية القطرية في ظل مجتمع متعدد الثقافات والهويات.

- عدم وجود خطط وبرامج لإخضاع الوافدين الأجانب لدورات تعلم اللغة العربية، وتعريفهم بالقوانين والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري.
- لم تصدر حتى الآن القوانين والأنظمة الخاصة بالعمالة المنزلية، بما يؤدي إلى حفظ حقوقها من جهة، والحد من استقدامها من جهة ثانية.

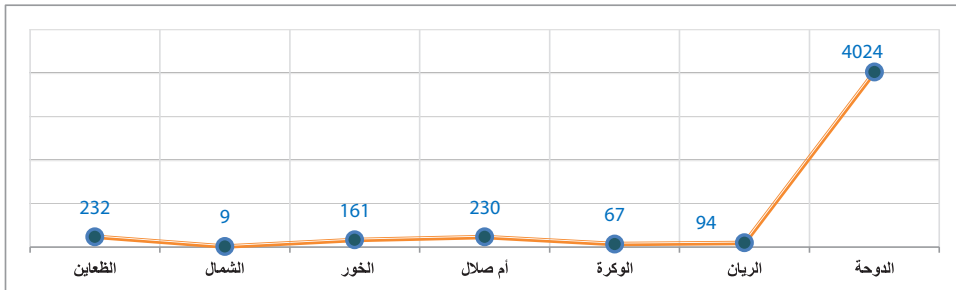
ثانياً) النمو الحضري والإسكان والبيئة

يشير مفهوم النمو الحضري إلى التغيرات التي تطرأ على حجم السكان ونموهم في المدن بفعل حركتي السكان الطبيعية (الولادات والوفيات)، والمكانية (الهجرة الداخلية والعمالة الوافدة). ويصاحب النمو الحضري عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية، مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية.

ويقدم التقرير صورة إحصائية لمجموعة من المؤشرات المعتمدة لتحديد الواقع السكاني في محور النمو الحضري والإسكان والبيئة، أهمها:

- ❖ نسبة سكان المدن في الدولة: ارتفع هذا المؤشر، ولاسيما العاصمة (الدوحة الكبرى)، التي تضم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي والثقافي، حيث استحوذت على ٧٢,٧٪ من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى كالوكرة، والخور، وأم صلال... الخ.
- ❖ الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة ٤٠٢٤ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال ٩ أفراد في الكيلومتر المربع الواحد، كما يتضح من الشكل التالي:

الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام ٢٠١٣



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٣.

❖ مياه الشرب المأمونة: سجل مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة نسبة ١٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه.

❖ مرافق الصرف الصحي: استطاعت دولة قطر النجاح في رفع مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي إلى نسبة الشمول ١٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة أن نسبة الإنجاز وصلت في هذا المحور إلى ٨٣٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٦.

وأهم الإنجازات التي تحققت في هذا المحور ترتبط بتطوير المراكز الحضرية القائمة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، ومنحها المزايا التي تشجع على البقاء فيها.. الخ، وذلك فيما يخص النمو الحضري. أما فيما يخص قضايا الإسكان، فقد تحققت الإجراءات المتعلقة بتفعيل القرارات الصادرة بشأن هدم المساكن القديمة والمتداعية أو ترميمها، وتفعيل القرارات الصادرة بشأن إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات، كما تحققت في مجال البيئة العمل على تعزيز الجهود الهادفة للحفاظ على سلامة البيئة ونظافتها.

أما الإجراءات التي هي قيد التشريع، والتي بلغت نسبتها (١٧٪)، فإنها ترتبط أساساً بترشيد استخدام المياه وتنميتها، بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة... إلخ.

وبناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في هذا المحور تتمثل في:

- رغم الجهود المبذولة لتطوير المراكز الحضرية القائمة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، إلا أن عدم وجود المعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية التي تتوافق مع أنشطة تلك المراكز الحضرية وطبيعتها، هو أحد التحديات التي لا تشجع على السكن خارج حدود العاصمة.
- توفير حوافز كافية لتشجيع المواطنين على قبول الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في المجمعات السكنية، إضافة إلى ضرورة الانتهاء من مشكلة المساكن القديمة والمتداعية.
- الإسراع في تحديث قانون البيئة رقم ٣٠ وتعديله لمواجهة الآثار البيئية المحتملة للمشاريع التنموية الحالية والمستقبلية.

ثالثاً) التعليم والتدريب والشباب

انطلاقاً من سعي الدولة نحو تنوع التعليم وتحديثه والتوسع فيه، واصلت المنظومة التعليمية القطرية فيما بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مسيرتها لتلبية الاحتياجات التعليمية للأجيال الجديدة من المواطنين والمقيمين على حد سواء. وتتجلى مسيرة المنظومة التعليمية أساساً بالتوسع الكمي المتعدد الجوانب والمجالات لمختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية مهما تنوعت مراحلها التعليمية والفئات الاجتماعية والسكانية المستهدفة. وتتجلى مسيرة المنظومة التعليمية أساساً بالتوسع الكمي المتعدد الجوانب والمجالات لمختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية، وذلك على النحو التالي:

❖ عدد الطلاب: بلغ عدد الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية والخاصة في مختلف المراحل التعليمية ٢٣٢ ألفاً سنة ٢٠١٣، أي بزيادة ٥٢ ألفاً عن العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي قدره ٦,٣٣٪ فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

❖ عدد المدارس: ازداد عدد المدارس المستقلة والخاصة للمراحل التعليمية كافة من ٥٩٣ مدرسة عام ٢٠١٠ إلى ٧٦٧ عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٤٪ فيما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

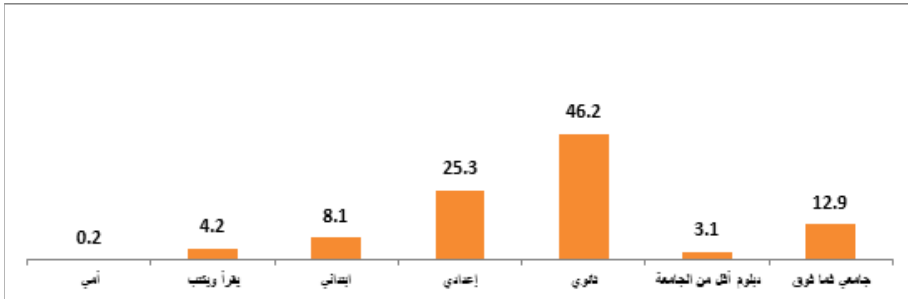
❖ الملتحقون بالتعليم العالي: سجل عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي تزايداً متواصلاً في العقود الأخيرة. فبعد أن كان لا يتجاوز عدد الطلبة في سبعينيات القرن الماضي بضعة آلاف، وصل عام ٢٠١٤ إلى 24,259، موزعين على مؤسسات تعليمية متنوعة.

❖ عدد المتدربين: ولعل ما ميز واقع التدريب عام ٢٠١٣ هو توسع احتياجات المؤسسات والشركات المختلطة، والتي بلغ عدد المتدربين فيها حوالي ١٤٥ ألف متدرب، أي ٧٢٪ من إجمالي المتدربين الذين بلغ عددهم في العام المذكور 201,804 متدرباً ومتدربة.

❖ عدد الشباب بعمر ١٥-٢٤ سنة: بلغ عدد الشباب في قطر سنة ٢٠١٤ أكثر من ٢٨٠ ألفاً، أي حوالي ١٣٪ من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون (٢١,١٪) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (٧٩,٩٪).

❖ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب: وصل معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب القطري بعمر (١٥-٢٤) سنة عام ٢٠١٣ إلى ٩٩,٨٪ من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، وهو ما يشير إلى نجاح النظام التربوي القطري في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، كما هو مبين في الجدول التالي:

الحالة التعليمية للشباب القطري (٢٤-١٥) لعام ٢٠١٣ (%)



المصدر: وزارة التخطيط الترموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٣.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب أن نسبة الإنجاز في هذا المحور قد وصلت إلى ٨٦٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٨. ويرتبط مستوى الإنجاز في هذا المحور الحيوي، الذي يلقي رعاية حكومية مستمرة، يرتبط أساساً بإطلاق مشاريع استراتيجية التعليم والتدريب ٢٠١١-٢٠١٦، وتفعيل إجراءات تمكين الشباب في الدولة.

تتمثل أهم الإنجازات التي تحققت في محور التعليم والتدريب والشباب، في: متابعة رصد التحولات التعليمية في المدارس والجامعات، والعمل على إدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية، وفي مجال التعليم، والعمل على تحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب والعمل على توسيع الفرص التدريبية في مجال التدريب. أما فيما يتعلق بالشباب، فبالإمكان الإشارة إلى تحقيق توسع في البرامج والمشاريع التي تساهم في بناء قدرات الشباب ووضع برامج خاصة ببناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية... الخ.

وبناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في هذا المحور تتمثل في:

- قدرة المنظومة التعليمية على الانتقال من البعد الكمي للعملية التعليمية.
- قدرة المنظومة التعليمية على تضمين البرامج التعليمية للمسائل المجتمعية المحورية، كالقضايا السكانية وقضايا حقوق الإنسان.
- قدرة المراكز التدريبية على الارتقاء بمؤهلات المتدربين بما يتناسب مع تحديات مستقبل التدريب في الدولة.
- دعم مشاركة الشباب من الجنسين في رسم مستقبل البلد من خلال توسع مشاركاته في التحديات المستقبلية للدولة.
- العمل على توجيه الشباب من الجنسين نحو مهن ووظائف المستقبل، ولاسيما تلك المرتبطة باحتياجات التحديات المستقبلية

رابعاً) الصحة العامة والصحة الإنجابية

بفضل الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة في سبيل ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، حققت قطر تقدماً ملموساً في هذا القطاع الحيوي. وقد انعكس هذه الجهود إيجاباً على معظم مؤشرات الصحة العامة والصحة الإنجابية. وأهم هذه المؤشرات، هي:

❖ عدد المرافق الصحية الأساسية: ازدادت أعداد المرافق الصحية الأساسية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية وصيدليات.. الخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

المرافق الصحية الأساسية حسب السنوات

السنوات				المرافق
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٣	١١	١٠	١٠	المستشفيات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة
٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	المراكز الصحية
٧	٥	٥	٥	مركز الاطفال للحالات المستعجلة
٣٠٤	٢٧١	٢٥٠	١٨٠	الصيدليات الخاصة
٥٤	٤٧	٣٦	٣٣	مختبرات تحاليل وأشعة خاصة

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل الخدمات الصحية، أبريل ٢٠١٤

❖ معدل الممرضين والممرضات لكل ١٠٠٠ نسمة: ارتباطاً بتطور المرافق والخدمات الصحية، فقد تحسنت بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما الممرضين والممرضات، حيث ارتفع المعدل من 4.6 ممرض وممرضة لكل ١٠٠٠ نسمة من سكان الدولة عام ٢٠٠٩ إلى 5.8 عام ٢٠١٢.

❖ نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية: بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية حد الشمول (١٠٠٪) منذ العام ٢٠٠٣.

❖ الحوامل والولادات التي أشرف عليها عمال صحة مدربون: جميع النساء الحوامل (١٠٠٪) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون.

❖ **نسبة وفيات الأمهات القطريات:** يسير الاتجاه العام لنسبة وفيات الأمهات القطريات نحو الانخفاض، حيث وصل عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧ لكل ١٠٠ ألف مولود حي (أي حالة وفاة واحدة فقط)، وهو أقل بحوالي أربع مرات عن معدل وفيات الأمهات في دول مجلس التعاون الخليجي، التي وصل فيها هذا المعدل إلى ١٨,٢ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية عام ٢٠١٢.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية أن نسبة الإنجاز في هذا المحور قد وصلت إلى ٨٣٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها ٦.

وأهم الإنجازات التي تحققت من محور الصحة العامة والصحة الإنجابية، هي: التوسع في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويتلاءم مع زيادة برامج الصحة الوقائية، ولاسيما تلك المخصصة للوافدين الجدد للدولة ودعمها، والتوسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتحسين مستواها، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها ١٧٪، فإنها ترتبط بالعمل على توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

- وبناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في هذا المحور تتمثل في:
- العمل على تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في القطاع الصحي وزيادة مساهمته في تطوير خدمات الرعاية الصحية في الدولة.
- الإسراع في إنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة يعنى بدراسة مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاد وعلاجها.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

خامساً) المرأة والطفولة

تتمثل الصورة الإحصائية أحد المرتكزات الأساسية لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، فهي توفر صورة شاملة عن الواقع السكاني لدولة قطر بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول المرأة والطفولة، ومن أهم هذه المؤشرات:

❖ **مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي:** ارتفع عدد القطريات الناشطات اقتصادياً من ٢٥,٢٣١ امرأة عام ٢٠١٠ إلى ٣٢,٣١٢ عام ٢٠١٤، أي أن هذا العدد ارتفع بمعدل ٧٪ سنوياً. وهذا يعني أن القطريات يشكلن نحو ٣٤,٣٪ من قوة العمل القطرية عام ٢٠١٤.

❖ مشاركة المرأة في الحياة العامة: تزداد مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة مع تقدم مشاركة القطريين بوجه عام. كما تتزايد أعداد النساء القطريات العاملات في مجالات الأدب والفن وغيرها.

❖ عدد الأطفال: بلغ عدد الأطفال بعمر (٠-١٤) سنة 295 ألف طفل، وهم بذلك يشكلون حوالي ١٥٪ من إجمالي سكان الدولة عام ٢٠١٣. ويلاحظ وجود تقارب ملحوظ في نسبة الأطفال الذكور والإناث من مجموع السكان، حيث يمثل الذكور (٧,٧٪) والإناث (٧,٣٪) من هذا المجموع.

التوزيع العمري للأطفال لعام ٢٠١٣

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0	١١١٩٥	١١٢٤٦	٢٢٤٤١
١-٤	٤٦٥٣٩	٤٤١٦١	٩٠٧٠٠
٥-٩	٥١٨٤٠	٤٩٣٤٩	١٠١١٨٩
١٠-١٤	٤١٥٤٦	٣٩٦٨٧	٨١٢٣٣
مجموع الأطفال	١٥١١٢٠	١٤٤٤٤٣	٢٩٥٥٦٣
نسبة الأطفال من مجموع السكان	٧,٧	٧,٢	١٤,٨
مجموع سكان الدولة = ٢٠٠٣٧٠٠			

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل السكان، ٢٠١٤.

❖ معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية: وصل معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية عام ٢٠١٣ إلى ٩٢,٥٪ للإناث و ٩١,٩٪ للذكور. وهذا ما يشير إلى أن المنظومة التعليمية القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية إلى حد كبير للذكور والإناث دون تمييز بينهما

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة أن نسبة الإنجاز في هذا المحور قد وصلت إلى ٥٠٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٤.

وأهم الإنجازات التي تحققت من محور المرأة والطفولة، هي: تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز مساهمة المرأة في التنمية وتوسيع الخيارات التعليمية للأطفال القطريين.

أما الإجراءات التي لا تزال قيد التخطيط، والتي بلغت نسبتها حوالي ٢٠٪، فأهمها: تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة وخلق بيئة تساعد على الاستمرار في العمل (مثل الإسراع في استصدار التسهيلات الخاصة بتقليل ساعات العمل لمن لديها أطفال أو العمل من المنزل..).

وبناءً على ما سبق، فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة هي:

- تطوير مبادرات تهدف إلى تحقيق دمج مزيد من النساء القطريات في سوق العمل، وتمكينهن من المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
- تذليل العقبات التي تحول دون إنشاء جمعيات مجتمع مدني تُعنى بقضايا المرأة.
- التوسع في بناء دور حضانة ورياض للأطفال.
- وضع آلية محددة لتقييم أثر نظام القسائم التعليمية على الأسر القطرية.

سادساً) المسنونون والأشخاص ذوو الإعاقة

أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لهذا تأتي هذه الفقرة لتشكّل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الآتية:

- ❖ أعداد المسنين: تضاعفت أعداد المسنين (٦٠ سنة فما فوق) نحو أربع مرات خلال ربع القرن الماضي (من ٦,٧٢٢ شخصاً عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,٧٨٦ عام ٢٠١٠). وتشير آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن قطاع الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء (تقديرات السكان لمنتصف عام ٢٠١٣) أن عدد المسنين في الدولة قد ارتفع إلى ٤٤,٧٧٦ شخصاً.
- ❖ معدل مشاركة المسنين القطريين بعمر ٦٠ سنة فأكثر في النشاط الاقتصادي: وتظهر نتائج مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٢ أن معدل مشاركة المسنين القطريين في النشاط الاقتصادي قد ارتفع من نحو ١٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٢٦٪.
- ❖ نسبة انتشار الإعاقة: بلغ مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر 7,643، حيث يشكل القطريون ٤١,٧٪ من مجموع الحالات المذكورة وغير القطريين ٥٨,٣٪. أما بالنسبة لتوزيع ذوي الإعاقة حسب النوع، فإن الإناث يشكّلن ٤٣,٧٪ من إجمالي المعاقين في قطر مقابل ٥٦,٣٪ للذكور، كما يبين الجدول التالي:

الأشخاص ذوو الإعاقة حسب الجنسية والنوع والبلدية

البلدية	الجنسية								
	قطري			غير قطري			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الدوحة	498	507	1,005	1,274	923	2,197	1,772	1,430	3,202
الريان	870	670	1,540	810	647	1,457	1,680	1,317	2,997
الوكرة	100	69	169	211	171	382	311	240	551
أم صلال	122	99	221	114	68	182	236	167	403
الخور	53	42	95	126	41	167	179	83	262
الشمال	22	21	43	12	8	20	34	29	63
الظعائن	68	44	112	20	33	53	88	77	165
المجموع	1,733	1,452	3,185	2,567	1,891	4,458	4,300	3,343	7,643

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، فصل ذوو الإعاقة، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٤

❖ الحالة التعليمية والعملية للأشخاص ذوي الإعاقة: وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠، فقد بلغت نسبة المتعلمين ٦٧,٣٪ للذكور و ٤٨,٤٪ للإناث من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، و ٨٧,٨٪ و ٨١,٦٪ على التوالي من الوافدين ذوي الإعاقة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أظهرت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال المسنين وذوي الإعاقة أن نسبة الإنجاز في هذا المحور قد وصلت إلى ١٠٠٪.

ومع ذلك، فإنه لا تزال هنالك تحديات في مجال المسنين وذوي الإعاقة، هي:

- تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بتسهيل إنجاز معاملات كبار السن في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.
- أخذ احتياجات المسنين بالاعتبار في إنشاء الطرق والأبنية ومواقف السيارات وغيرها.
- الإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل مباني المؤسسات الحكومية والخاصة هندسياً لاستقبال أنواع الإعاقات المختلفة.
- الإسراع في وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة، ولاسيما إعاقات الإناث.

ثالثاً

اللقاءات والاجتماعات
والدورات التدريبية

١- اليوم القطري للسكان ٢٠١٦



تحت شعار « الملاح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) » نظمت اللجنة الدائمة للسكان اليوم القطري للسكان، الذي دأبت اللجنة على الاحتفال به في كل عام تماشياً مع احتفالات الأمم المتحدة باليوم العالمي

للسكان. وقد تم الاحتفال يوم الاثنين ٣١ أكتوبر ٢٠١٦، بفندق الفور سيزون بالدوحة.

وشارك في هذه الاحتفالية الهامة عدد من أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وممثلون عن الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، وعدد من الذين شاركوا في إعداد السياسة السكانية وفي إعداد استراتيجية التنمية الوطنية، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية. كما شارك في الاحتفالية عدد من ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجلسة الافتتاحية

افتتح الاحتفالية سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، مرحباً بالضيوف وعلى رأسهم ضيف شرف الاحتفالية سعادة الدكتور محمد بن عبدالواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي، وسعادة الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، و متمنياً للمشاركين النجاح في تحقيق أهداف اليوم القطري للسكان. وأشار سعادته في كلمته الافتتاحية إلى أنه، ومنذ انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر في أكتوبر عام ٢٠٠٩، قد حصلت تغيرات سكانية وتنموية عديدة. حيث صار من الضروري إجراء تقييم شامل لغايات السياسة السكانية وأهدافها وإجراءاتها، لتتلاءم مع تلك التغيرات الجوهرية، كما صار من الضروري تقييم تجربة اللجنة الدائمة للسكان في متابعة تنفيذ

الإجراءات المذكورة، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في تلك التجربة، بغية الارتقاء بأداء اللجنة ومكتبها الفني خدمةً لأهداف السياسة السكانية. وهذا ما هدفت إليه عملية التقييم التي دامت نحو



سنتين، وخُصت إلى وضع المسودة الأولى لوثيقة السياسة السكانية لدولة قطر وبرنامج عملها الجديد ٢٠١٧-٢٠٢٢.

وفي سياق متصل، أكد سعادة الدكتور صالح على «حرص خبراء المكتب الفني وباحثوه على إشراك المجتمع القطري في الحكم على مدى تلاؤم الأهداف والإجراءات المحددة في برنامج العمل السابق مع تطلعات سكان الدولة وأهدافها التنموية. فشملت الخطوات المنهجية لعملية التقييم دراسة التغيرات التي استجبت خلال السنوات الست الماضية، استناداً إلى البيانات الإحصائية التي تصدرها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بشكل دوري، كما شملت استطلاع آراء الوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وقادة الرأي في مختلف القطاعات المجتمعية ببرنامج العمل السابق، ومقترحاتهم لتعديل بعض الغايات والأهداف، أو إضافة غايات وأهداف جديدة. بالإضافة إلى استطلاع مدى معرفة الرأي العام في الدولة بالسياسة السكانية واللجنة الدائمة للسكان ودورها في متابعة التنفيذ. وقد واكب خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية التقييم منذ بدايتها وحتى صياغة التقرير النهائي ومسودة برنامج العمل الجديد، مما ساعد في التزام هذا البرنامج بالمعايير الدولية، وتلاؤمه مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠».

وفي ختام كلمته، توجه سعادة رئيس اللجنة الدائمة للسكان بالشكر لمختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية على تفاعلها الإيجابي والمتواصل مع مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ

السياسة السكانية للدولة. كما شكر مجموعات العمل وخبراء المكتب الفني وباحثيه الذين عملوا، بكل جد ونشاط، على إنجاز المسودة الأولى لبرنامج عمل السياسة السكانية ٢٠١٧-٢٠٢٢.



وألقى سعادة الدكتور محمد بن عبدالواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي (ضيف شرف الاحتفالية) كلمة أكد فيها على أن القضايا السكانية تقع في صميم اهتمامات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، مشيراً إلى ما تبذله وزارة التعليم والتعليم العالي من جهود لرصد التقدم في التغيرات الديمغرافية



ممثلة في نمو السكان، وعددهم، وهيكلهم العمري، وتوزيعهم الجغرافي، وتحركاتهم بين المدن، وصحتهم، وغيرها من المواضيع ذات الصلة. وذكر سعادته أن غايات وأهداف برنامج عمل السياسة السكانية ٢٠١٧ - ٢٠٢٢، تضمنت غاية مهمة ذات صلة بالتعليم وهي: الارتقاء النوعي بتعليم وتدريب الشباب من الجنسين؛ بما ينمي قدراتهم ويوسع من فرص مشاركتهم المستقبلية، وانبثق عنها أربعة أهداف هي: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة، وتعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية، وإعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري، وضمان تمكين الشباب.

وتلى ذلك كلمة لسعادة الدكتور لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، أكد فيها على أن بدايات التعاون بين قطر والصندوق كانت في العام ١٩٨٩، ثم تعزز هذا التعاون في العام ٢٠٠٥ عندما تم توقيع اتفاقية بين الطرفين يقوم الصندوق بموجبا بتقديم الدعم الفني اللازم لإنجاز برامج وخطط اللجنة الدائمة للسكان، وقد توج هذا التعاون بالمشاركة في إعداد السياسة السكانية الأولى لدولة قطر (٢٠٠٩-٢٠١٤) وفي مراجعة وتقييم برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة (٢٠١٧-٢٠٢٢). وأشار سعادته إلى الترابط بين السياسة السكانية لدولة قطر ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، منوهاً بمشاركة الدولة في



جميع فعاليات مراجعة برنامج العمل الخاص بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبعد كلمات الافتتاح أنفة الذكر، قام سعادة الدكتور صالح، رئيس اللجنة الدائمة للسكان بتكريم رؤساء المجموعات السابقين، شاكرًا إياهم على الجهد الطيب الذي بذلوه في السنوات الماضية كرؤساء لمجموعات عملهم التي كلفت بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.



الجلسة الثانية

وبعد كلمات الافتتاح والتكريم، ترأس الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، أعمال الجلسة الثانية من جلسات هذه الاحتفالية، والتي قدم فيها الأستاذ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، عرضاً رئيسياً حول الملامح العامة لبرنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، ومن ثم رؤساء مجموعات العمل المكلفون رسمياً بمتابعة برنامج عمل السياسة السكانية.



وأهم ما جاء في هذه الجلسة تمثل في الحديث عن عملية تقييم السياسة السكانية السابقة من حيث:

❖ مبررات التقييم:

تقييم السياسات العمومية يعد إحدى الأدوات المؤسسية الضرورية لتحديث عمل مؤسسات الدولة وأجهزتها، ويهدف تقييم السياسات عادة إلى قياس مدى توافق مكونات برنامج عمل السياسات العمومية، كالسياسة السكانية، مع تحديات الواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي الجديد.

1. أهم التحديات المرتبطة بالسكان القطريين:

- انخفاض معدل المواليد الخام
- انخفاض معدل الإنجاب الكلي للمرأة القطرية
- متوسط عمر المرأة عند الإنجاب

2. أهم التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين:

- ارتفاع معدل النمو السكاني
- اختلال التركيبة السكانية
- اختلال التوزيع الجغرافي للسكان
- اختلال هيكلية سوق العمل

❖ منهجية التقييم

استندت منهجية تقييم برنامج عمل السياسة السكانية إلى مجموعة من الأدوات التي قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعدادها، والتي تم تنفيذها وتحليل بياناتها على مرحلتين استغرقتا نحو سنتين. والأدوات المقصودة هنا، هي:

1. استبيان غايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية من وجهة نظر مجموعات العمل.
2. استبيان الرصد الخماسي الأول (متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بعد مضي خمس سنوات على تطبيقه)
3. الاستبيان الوطني
4. استطلاع خاص بمدى معرفة السكان في قطر بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان
5. المجموعات البؤرية

❖ الجهات المشاركة في التقييم

- الوزارات
- الشخصيات التي شاركت في إعداد البرنامج الأول للسياسة السكانية
- فرق العمل
- عينة من السكان من الذين شاركوا في استطلاع خاص بمدى معرفة السكان في قطر
- بالسياسة السكانية وباللجنة الدائمة للسكان
- مدراء إدارات، ورؤساء أقسام وخبراء من الجنسين ومن الجنسيات المختلفة، في
- الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بكل من محاور النقاش.

❖ نتائج التقييم

- **الغايات:** تؤكد نتائج استبيانات الرصد الخماسي والرأي على ضرورة الإبقاء على 13 غاية من أصل 19 غاية يتضمنها برنامج عمل السياسة السكانية الحالي ، أي بنسبة 68٪ من إجمالي الغايات أما الغايات التي يجب تعديلها، فقد بلغت 6 غايات، أي 32٪ من مجموع الغايات.

- **الأهداف:** تشير نتائج التقييم إلى التوجه نحو إعادة اعتماد 42 هدفاً، أي ما يعادل 53٪ من إجمالي أهداف السياسة السكانية، والتي بلغ عددها 79 هدفاً. أما الأهداف التي تم التأكيد على ضرورة تعديلها، فقد بلغت 35 هدفاً، أي ما يعادل 44٪ من مجموع الأهداف. يضاف إلى ذلك، التأكيد على ضرورة حذف هدفين، وإضافة 11 هدفاً، لتبرز بذلك الحاجة إلى ضرورة مواكبة أهداف السياسة السكانية للتحويلات الديموغرافية المستجدة.

- ❖ **الإجراءات:** أكدت نتائج التقييم على ضرورة الاستمرار في الإبقاء على 71 إجراء، أي ما يمثل 50٪ من إجمالي إجراءات السياسة السكانية المعتمدة، والتي بلغ عددها 143 إجراء، مقابل تعديل 68 إجراء، أي ما يعادل 48٪ من إجمالي الإجراءات. أما الإجراءات المطلوب حذفها، فلم تزد عن 4 إجراءات.

وبناءً على ما تقدم، تمت عملية إعداد برنامج العمل الجديد ٢٠٢٢-٢٠١٧ الذي تبدو ملامحه العامة (سُيقتصر هنا على استعراض الغايات كونها تبرز الملامح العامة للبرنامج) بحسب المحاور التالية:

- ❖ السكان والقوى العاملة: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٧ م إلى ٢٠٢٢ م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية

- ❖ النمو الحضري والإسكان والبيئة: تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة الكبرى واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، والتوسع في إنشاء المدن العمالية، وتفعيل الكود القطري للمباني الخضراء وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

- ❖ التعليم والتدريب والشباب: الارتقاء النوعي بتعليم وتدريب الشباب من الجنسين بما ينمي قدراتهم ويوسع من فرص مشاركتهم المستقبلية
- ❖ الصحة العامة والصحة الإنجابية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي
- ❖ المرأة والطفولة: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال
- ❖ كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

الجلسة الثالثة

أما الجلسة الثالثة، فقد خصصت للحلقات النقاشية لمجموعات متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث شارك فيها رؤساء المجموعات وأعضاؤها، وأشرف عليها خبراء وباحثو المكتب الفني، وأدار النقاش في كل منها أحد أعضاء اللجنة الدائمة للسكان. والمجموعات الست هي:

- ❖ السكان والقوى العاملة
- ❖ النمو الحضري والإسكان والبيئة
- ❖ التعليم والتدريب والشباب
- ❖ الصحة العامة والصحة الإنجابية
- ❖ المرأة والطفولة
- ❖ كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

وعلى مدار ساعة كاملة ركزت مجموعات العمل الست نقاشها حول طبيعة المرحلة المقبلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية بعد اعتماده رسمياً، وتشكيلات مجموعات العمل، إضافة إلى المهام والواجبات الملقة على عاتق كل من:

١. رؤساء مجموعات العمل: تم التأكيد في هذه الجلسة على أن رئيس المجموعة هو المسؤول عن متابعة الإجراءات العملية والتطبيقية المتعلقة بتحقيق الأهداف الفرعية لغايات السياسة السكانية وإجرائها، وهو المشرف على عمل أعضاء مجموعته من حيث توزيع المهام عليهم والتنسيق بينهم ومتابعة أداؤهم. ويشرف كذلك على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ما يتعلق بالمحور المعني من السياسة السكانية وتذليل العقبات.

ومن مهامه كذلك الإشراف على إعداد التقارير الدورية الشهرية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وهو يقوم بوجه خاص بما يلي:

- الدعوة لاجتماع شهري لفريق العمل، وتنظيم اجتماعاته ووضع خطة زمنية لأنشطته، وتزويد إدارة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمحضر الاجتماع الشهري.
- تحديد وتوزيع مسؤوليات أعضاء فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ الإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية.
- التنسيق مع باقي فرق العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ محاور السياسة السكانية.
- حل العقبات (إن وجدت) في الوقت المناسب أو التواصل مع المكتب الفني للجنة للمساعدة في حلها.
- حضور الاجتماعات الدورية لرؤساء مجموعات العمل مع المكتب الفني.
- المشاركة في النشاطات والفعاليات المختلفة للجنة الدائمة للسكان، ولاسيما اليوم القطري للسكان الذي يحتفل به سنوياً في الأسبوع الثالث من أكتوبر.
- إجراء تقييم لكل عضو من أعضاء فريق العمل في نهاية كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ورفعته لإدارة المكتب الفني للجنة لتحديد المكافأة السنوية للعضو، وذلك وفقاً لنموذج خاص يتم تزويد رئيس الفريق به في حينه.

٢. أعضاء مجموعات العمل: وقد تم التأكيد أيضاً في هذه الجلسة على أن عضو الفريق هو المسئول المباشر عن متابعة كل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يحددها فريق تنفيذ السياسة السكانية، من أجل تحقيق غايات وأهداف المحور المعني من السياسة السكانية كما ورد في برنامجها المعتمد بالتشاور والتنسيق مع رئيس الفريق. ويشارك عضو الفريق في العمل على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ذلك المحور وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك المشاركة في إعداد التقارير الدورية الفصلية والمرحلية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمحور السياسة السكانية الخاص بفريقه. والمسؤوليات الملقة على عاتق عضو مجموعة العمل، هي:

- متابعة تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية فيما يخص مجال عمله ضمن محور السياسة السكانية الخاص بفريقه.
- المشاركة في وضع الخطة الزمنية لأنشطة الفريق بما يتوافق مع برنامج عمل السياسة السكانية.
- المساهمة في ضمان مواصلة أنشطة الفريق.
- التنسيق مع رئيس الفريق والأعضاء الآخرين بغية تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة

للسكان بتقارير مستمرة ودورية حول التقدم المحرز في تنفيذ المحاور المعني من برنامج عمل السياسة السكانية.

— المشاركة في تحديد مسؤوليات الجهات المشاركة في تنفيذ المحاور المعني من السياسة السكانية.

— حضور مختلف اجتماعات الفريق والفرق الفرعية والمشاركة في أعمالها ومتابعتها وإعداد محاضرها.

وفي ختام فعاليات اليوم القطري للسكان ٢٠١٦، ألقى الأستاذ عبد الهادي الشاوي كلمة أكد فيها على أن التطبيق العملي للسياسة السكانية لدولة قطر على مدار خمس سنوات متواصلة (أكتوبر ٢٠٠٩- أكتوبر ٢٠١٤)، بين أن بعض الأهداف التي تضمنها برنامج عمل هذه السياسة بحاجة إلى إعادة نظر والانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً، وذلك بما يواكب مستجدات الواقع السكاني المتغير.

بناءً على ما سبق، ارتأت اللجنة الدائمة للسكان إجراء تقييم شامل للسياسة السكانية على مرحلتين، انطلقت الأولى منهما في أكتوبر ٢٠١٤، والثانية في أكتوبر ٢٠١٥. وقد استخدمت في عملية التقييم مجموعة من الأدوات المنهجية من قبل عدد كبير من الخبراء والمتخصصين والمعنيين في وزارات الدولة وهيئاتها المختلفة، إضافة إلى خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فبعد تشخيص دقيق لخصوصية المجتمع القطري أنجزت اللجنة الدائمة للسكان برنامج عمل السياسة السكانية الجديد لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢، والذي قمنا في هذه الاحتفالية بعرض ملامحه العامة. وإدراج نتائج ذلك في تقرير التقييم السداسي للسياسة السكانية، والذي يتضمن، إضافة للتقديم والتمهيد، ثلاثة فصول أساسية، عرض في الأول منها الإطار العام المطور للسياسة السكانية لدولة قطر، وفي الثاني تحديات الواقع السكاني بلغة إحصائية، والثالث تقييم برنامج عمل السياسة السكانية من حيث المنهجية المتبعة فيه والنتائج التي تم التوصل إليها نتيجة استخدام أدوات التقييم المختلفة.

وفي نهاية كلمته، شكر الأستاذ عبد الهادي الشاوي المشاركين في احتفالية اليوم القطري للسكان ٢٠١٦ على جهودهم في إنجاحها، ونوه بمشاركة خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان وشكرهم على ذلك، متمنياً للجميع مزيداً من التوفيق في أعمالهم المستقبلية لخير المجتمع القطري.

(٢) الدورات التدريبية:

نُفذت خلال عام ٢٠١٧ مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني في مجالات مختلفة، كما هو مبين في الجدول التالي.

م	اسم الدورة	تاريخ انعقاد الدورة
1	تنظيم الاجتماعات	4-8/9/2016
2	Living Conditions & Poverty Statistics	4-8/9/2016
3	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	24/11/2016 – 20
4	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	24/11/2016 – 20
٥	التخطيط الاستراتيجي	13-17/11/2016
٦	مهارات البحث الاجتماعي	25-29/12/2016
٧	مهارات البحث الاجتماعي	25-29/12/2016

من جانب آخر، فقد قامت اللجنة الدائمة للسكان بتنفيذ برنامج تدريبي أعده المكتب الفني لطالبات الجامعة في الفترة ٢١- ٢٤ يوليو ٢٠١٦ وعلى مدار يومين بقاعة اجتماعات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، حيث قدم خبراء وأخصائيو المكتب محاضرات وعروض و مناقشات تفصيلية لأبرز القضايا السكانية.

ففي اليوم الأول (٢١ يوليو ٢٠١٦) أفتتح السيد/ عبد الهادي المري، مدير المكتب الفني بالإجابة، الدورة التدريبية مرحباً بالطالبات والحضور، حيث استعرض الهيكل التنظيمي للجنة ومهامها وإنجازاتها وأهدافها ودور المكتب الفني في تحقيقها. ثم قدم الدكتور/ خضر زكريا عرضاً حول السياسة السكانية وأهدافها ونشأتها وخطتها وآلية صياغتها والمشاركين فيها والفترة الزمنية التي استغرقت في الإعداد وما بعده، ثم تلا ذلك استعراض الغاية الرئيسية من السياسة السكانية ومحتوى رسالتها وأهدافها والجهات المعنية بتنفيذها وطرح بعض الأمثلة العملية، بعد ذلك دار النقاش حول التقييم السداسي للسياسة السكانية وماهي أهدافه ومعايير قياس الإنجازات والصعوبات والمعوقات بالإضافة إلى أسلوب ومنهجية التقييم التي استخدمت خلال هذه الفترة.

بعد ذلك قدمت الأستاذة / نورة المري آخر عرض لليوم الأول حول الأرشفة الالكترونية من حيث تعريف الأرشفة الورقية والالكترونية ومسببات التحول من الورقي إلى الإلكتروني من خلال طرح العوامل والخصائص والمميزات والسلبيات لهذا الموضوع. وفي اليوم الثاني (٢٤ يوليو ٢٠١٦)، استعرض السيد/ يوسف الدوسري منهجية ومراحل إعداد تقرير حالة سكان قطر ومراجعته وآلية اعتماده ودور

المشاركة في اليوم القطري للسكان من كل سنة لوضع اللبنة الأساسية في إعداده بمشاركة مجموعات عمل السياسة السكانية وخبراء وأخصائيو المكتب الفني، ثم بعد ذلك تم عرض الأسلوب الفني بالتفصيل في آلية عمل الفرق استرشاداً بفريق النمو والتركيب السكانية على سبيل المثال، ثم بعد ذلك تلقى الأسئلة والنقاش حول القضايا الأساسية والمهمة في عمل الفريق.

وفي الفترة الثانية قدم الدكتور/ خضر زكريا عرضاً حول البيانات السكانية وأساليب تحليلها وكيفية تفسير بعض مؤشرات النوعية والكمية وإتاحة الفرصة للمشاركين بالنقاش المفتوح معتمداً على بعض الأمثلة لمجموعة من البيانات العملية وكيفية شرحها وربط هذه المؤشرات بأهداف السياسة السكانية. ومع نهاية اليوم الثاني للدورة التدريبية قدمت السيدة/ موزة المسلم عرضاً حول نقاط ارتكاز السياسة السكانية من حيث التعريف بهم والهدف من مشاركتهم والدور المناط بهم والجهات التنفيذية المعنية بتنفيذ أهداف السياسة السكانية، إضافة إلى مسؤولية ودور المكتب الفني تجاه نقاط الارتكاز من خلال التواصل والتدريب وتذليل الصعوبات.

رابعاً

المشاركة في الفعاليات والنشاطات
المحلية والإقليمية والعربية والدولية

شاركت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام ٢٠١٦ بالعديد من الفعاليات والنشاطات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

المشاركات المحلية

❖ الطاولة المستديرة لمركز الدوحة الدولي لحوار الأديان

بدعوة من مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، شارك السيد سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، في أعمال الطاولة المستديرة السادسة، التي انعقدت يوم السبت ٢١ مايو ٢٠١٦ في الدوحة، بورقة علمية عنوانها: «التوزيع الديموغرافي لسكان دولة قطر وأثره في التنمية الاقتصادية».

وقد تطرق السيد الكواري في ورقته المذكورة إلى آخر الإحصاءات المتعلقة بحجم السكان في الدولة، ومعدلات نموهم، وتركيبهم العمري والنوعي والزواجي، ثم بين دور هذا التوزيع الديموغرافي للسكان في قطر في النهضة التنموية الشاملة التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد، وذلك لأن حوالي ٨٥٪ من سكان الدولة هم من القوة الإنتاجية للسكان، أي الفئة العمرية النشطة اقتصادياً بعمر ١٥-٦٤ سنة، والتي تشكل بمعظمها من العمالة الوافدة.

وأشار السيد الكواري إلى أن هذا الواقع السكاني للدولة ساهم في تحقيق إنجازات متعددة وفي شتى المجالات غيرت من واقع الدولة، وساهمت في دخولها عهد الحداثة الاقتصادية والعمرانية من جهة، وارتقاء مكانتها بين الأمم من خلال تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية البشرية، كما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP) يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠١٥ بعنوان «التنمية في كل عمل»، والذي صنف دولة قطر في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 32 من أصل ١٨٨ دولة شملها تقرير التنمية، وذلك لتحسن قيمة المؤشرات التالية فيها: حصة الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي، والعمر المتوقع عند الولادة، وعدد سنوات التمدرس.

المشاركات الإقليمية

❖ الاجتماع السادس عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون:

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعها السادس عشر يومي الأربعاء والخميس ٢٢-٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ الموافق ٢ - ٣ مارس ٢٠١٦م في مقر الأمانة العامة بالرياض. وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، وترأسه الأستاذ/ هزاع رحيم المطيري، نائب مدير عام الإحصاءات السكانية والحيوية - الهيئة العامة للإحصاء، رئيس وفد المملكة العربية السعودية.

وبعد مناقشة مستفيضة للمواضيع المطروحة في هذا الاجتماع، ومذكرات الأمانة العامة بهذا الخصوص، تم الاتفاق على متابعه تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تواف الأمانة العامة بمرئياتها حول محور البيئة باستبانة الواقع السكاني بموافاتها بهذه المرئيات في موعد أقصاه نهاية أبريل ٢٠١٦ م، والتأكيد على أهمية استكمال البيانات المطلوبة من الدول الأعضاء للأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) لإعداد تقرير الواقع السكاني وسرعة موافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه نهاية مايو ٢٠١٦ م، وعلى أن تعقد اللجنة اجتماعها السابع عشر خلال شهر مارس ٢٠١٧ م، في مقر الأمانة العامة بالرياض .

❖ الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تلبية لدعوة من وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، عقدت لجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول المجلس اجتماعها الثاني والثلاثين يوم الأحد ١٠ أبريل ٢٠١٦ م في مدينة الرياض، وترأس الاجتماع سعادة الدكتور/ سالم بن ناصر آل قطيع، وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط المكلف للشؤون الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وشارك فيه وفود من جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة، بما في ذلك دولة قطر ممثلة بالسيد عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان.

ومن بين الموضوعات التي نوقشت في هذا الاجتماع توصيات الاجتماع السادس عشر للجنة السياسات السكانية (مارس ٢٠١٦ م)، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

1. متابعة تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس: حث الدول الأعضاء التي لم تواف الأمانة العامة بتقاريرها عن ما تم تنفيذه بشأن محاور الإطار العام للاستراتيجية السكانية (وذلك للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤)، بموافاتها بهذه التقارير في موعد أقصاه نهاية مايو ٢٠١٦ م.
2. استبانة الواقع السكاني: تقوم الدول الأعضاء التي لم تواف الأمانة العامة بمرئياتها حول محور البيئة بالاستبانة بموافاتها بهذه المرئيات في موعد أقصاه نهاية أبريل ٢٠١٦ م.
3. تقرير الواقع السكاني: التأكيد على أهمية استكمال البيانات المطلوبة من الدول الأعضاء للأعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) لإعداد تقرير الواقع السكاني وسرعة موافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه نهاية مايو ٢٠١٦ م.

❖ المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٦ (عمان- الأردن):

شارك السيد سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٦ الذي انعقد في مدينة عمان الأردنية خلال يومي ٢٩ و ٣٠ مايو ٢٠١٦، مؤكداً على أهمية هذا المنتدى لكونه يشكل اجتماعاً رفيع المستوى ومنبراً إقليمياً للحوار والتنسيق حول آليات تنفيذ ومتابعة استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية.

كما أشار السيد سلطان الكواري إلى أن أهم مخرجات الاجتماع المذكور هي ضرورة توحيد الموقف العربي على المستوى العالمي بخصوص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

❖ اللجنة تشارك في الاجتماع السنوي ١٧ لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية

في إطار متابعة الشأن السكاني بالمنطقة العربية وتأمين أفضل المقاربات والآليات لمواجهة التحديات الكبيرة والخطيرة وغير المسبوقة التي تعرفها غالبية الدول العربية، انعقد الاجتماع السنوي ١٧ لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بالدول العربية في شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) خلال الفترة ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٦.

وقد شارك في أعمال الاجتماع المذكور ممثلون عن ١٠ دول عربية، ومثل دولة قطر فيه السيد/ سلطان الكواري نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان والسيد/عبد الهادي الشاوي مدير المكتب الفني للجنة بالإنابة، كما شاركت، عن طريق الفيديو، سعادة السفيرة علياء آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، رئيس الدورة ٥٠ للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع أيضاً ممثلون عن منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية وعن الإدارات المختصة في جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، وخبراء وأكاديميون، وممثلون عن منظمات دولية وإقليمية معنية بقضايا السكان والتنمية.

هدف الاجتماع إلى إطلاق نقاش معمق حول القضايا السكانية في المنطقة، ومناقشة تحضيرات الدول للمشاركة الفاعلة في الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية التي ستعقد في نيويورك، وتعزيز الشراكة بين المجالس واللجان الوطنية للسكان والبرلمانيين من أجل الارتقاء بالعمل السكاني/ التنموي.

❖ الدورة ٤٩ للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة:

انعقدت في نيويورك الدورة الـ ٤٩، التي خصصتها لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، خلال الفترة ما بين ١١-١٥ أبريل ٢٠١٦ لمناقشة «تعزيز الأساس الديمغرافي لأجندة ما بعد ٢٠١٥» كموضوع خاص بهذه الدورة.

وقد شاركت اللجنة الدائمة للسكان في أعمال هذه الدورة ممثلة بالسيد سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، والدكتور عبد الله الحمادي، مستشار المكتب الفني للجنة، حيث ألقى السيد الكواري بيان دولة قطر لافتاً فيه إلى أن دولة قطر قد نفذت معظم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمرات واللقاءات التي عقدت بعده بشأن تنفيذ توصياته، وذلك مع الإشارة إلى تحفظات على بعض التوصيات إما لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية، أو لمخالفتها إحدى مواد الدستور، أو لقانون الأسرة القطري.

وفي ختام أعمال الدورة الـ ٤٩ للجنة السكان والتنمية، تم اختيار دولة للاضطلاع بمهام رئيس الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية، حيث تم انتخاب سعادة المندوب الدائم رئيساً للدورة المذكورة قطر لرئاسة الدورة الـ ٥٠ التي ستعقد في أبريل من العام القادم والتي سيكون موضوعها الخاص هو «تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية

❖ اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في اجتماع القمة التاسع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي انعقد خلال الفترة ١٠-١٢ ديسمبر ٢٠١٦ بدكا عاصمة بنغلاديش، وذلك تحت شعار «الهجرة التي تخدم التنمية المستدامة للجميع: نحو خطة تقتضي التغيير في مجال الهجرة». وقد ترأس وفد دولة قطر المشارك في الاجتماع المذكور سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الدكتور/ عيسى بن سعد النعيمي، وممثلين عن وزارة العمل والتنمية الإدارية والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ولخويا، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

وقد افتتحت القمة بحضور رئيسة وزراء بنغلاديش السيدة/ حسينة الشيخ، حيث ألقى سعادة الدكتور عيسى بن سعد النعيمي كلمته. وقد تخلل القمة العديد من الجلسات والموائد المستديرة التي شارك بها أعضاء الوفد، حيث شاركت اللجنة الدائمة للسكان بصفتها ممثل عن وزارة التخطيط التنموي في المائدة المستديرة (١،٢) الهجرة: (تنوع وتناغم المجتمعات) والمائدة المستديرة (الاتصال والهجرة). وقد كانت الجلسة عبارة عن مناقشات وتبادل خبرات وعرض بعض التجارب من قبل المشاركين. إضافة لما سبق، فقد تخلل القمة العديد من

الاجتماعات الثنائية بين الوفد القطري وبين بعض المسؤولين في جمهورية بنغلاديش. كما شاركت دولة قطر في معرض (بوٲ) الذي تم فيه عرض فيلم تعريفى حول حقوق العمال فى دولة قطر، بالإضافة إلى عرض مجسم خاص بأمن وسلامة العمال ومجهز بوسائل متطورة، حيث تمت دعوة بعض الشخصيات البارزة لاطلاعهم على هذه التجربة وعرضها بحضور و إشراف سعادة رئيس الوفد والمشاركين فيه.

خامساً

التوعية والإعلام

تنفيذا لرسالتها الرامية إلى نشر الوعي بالثقافة السكانية وتوعية مختلف مكونات المجتمع القطري بأهمية السياسة السكانية ومختلف القضايا السكانية والمجتمعية المرتبطة بها، واصلت اللجنة الدائمة للسكان تطوير وتنوع عملها الإعلامي.

وبالإضافة إلى الخطة الإعلامية التي تم وضعها خبير مكلف من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان واعتمادها من قبل اللجنة الدائمة للسكان، والتي من المتوقع البدء في تنفيذها تماشياً مع إطلاق السياسة السكانية الجديدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال العام ٢٠١٦ أربعة أعداد من نشرة سكان قطر.



وتسعى المواضيع المنشورة في نشرة سكان لسنة ٢٠١٦ وعلى غرار السنوات السابقة، إلى مواصلة نشر الوعي بمختلف القضايا السكانية والقضايا المحلية والإقليمية والعربية والدولية التي ترتبط بالسكان والتنمية، وذلك للمساهمة في تشكيل معرفة وطنية بمختلف القضايا السكانية تكون إحدى دعائم تحقيق مختلف غايات السياسة

السكانية التي هي بصدد المراجعة والتقييم من قبل المكتب الفني للجنة للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فعلى سبيل المثال تناولت الأعداد الصادرة خلال سنة ٢٠١٦، مواضيع متعددة منها ما يرتبط ، بالتماسك الأسري في المجتمع القطري، والسياسات الأسرية والسياسات السكانية في إطار مفهوم علي للسياسات، و إشكالية القضاء على الفقر وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من وجهة نظر الأمم المتحدة والطريق إلى ٢٠٣٠، و الآثار الاجتماعية والثقافية لاختلال التركيبة السكانية في دول مجلس الخليج العربية. أما الموضوعات التي تهدف إلى إطلاع القارئ على أحدث التقارير الدولية فشملت مراجعة لتقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ والمتعلق بالهجرة الدولية والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ومساهمة دولة قطر في قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين والمنعقدة بنيويورك في ١٩ سبتمبر ٢٠١٦ و مواقف الدولة التي حددها خطاب صاحب البلاد المفدى الشيخ تميم حمد آل ثاني في خطابه أمام الدورة الحادية والسبعين لجمعية الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك تعميم المعرفة العلمية بالعديد من المؤشرات السكانية كالأعالة العمرية ومستوى الخصوبة والإحلال.

سادساً

التوصيات
والمقترحات

ترتب على عملية تقييم السياسة السكانية الأولى لدولة قطر، والتي أشرف عليها المكتب الفني للجنة الدائمة السكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ضرورة اعتماد جملة من التدخلات المستقبلية في مجالات متعددة، لضمان تنفيذ متكامل وفعال للسياسة السكانية. ولعل من بين أهم توصيات عملية التقييم ما يلي:

❖ **ضرورة متابعة التنسيق المؤسساتي بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية:** نتج عن مراجعة السياسة السكانية، والتي شاركت فيها مختلف المؤسسات الحكومية، التأكيد على فعالية وجدوى التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة في مجال صياغة الغايات المحورية والأهداف والإجراءات، وذلك من أجل التوصل إلى صياغة غايات وأهداف وإجراءات تغطي مختلف جوانب القطاعات الحيوية التي تشملها السياسة السكانية. وقد ساهم ذلك التنسيق بين المؤسسات الحكومية في إيجاد شراكات متعددة بين تلك المؤسسات، مما سمح ببلورة رؤية متكاملة لمختلف أبعاد المحاور الرئيسية للسياسة السكانية.

❖ **الدعم الإعلامي:** أبرزت عملية مراجعة وتقييم السياسة السكانية أهمية اعتماد خطة إعلامية واضحة المعالم، تساهم في ترجمة مختلف غايات وأهداف وإجراءات السياسة السكانية إلى خطاب إعلامي موجه لمختلف الفئات السكانية، يخاطب جميع شرائح المجتمع لتوعيتهم بأهداف السياسة السكانية وغاياتها، مما يتيح إشراك مختلف مكونات المجتمع في تنفيذ تلك السياسة.

❖ **تطوير الدراسات والابحاث:** تنطلق عملية مراجعة السياسات العمومية كالسياسة السكانية من الرصد المكثف والدقيق لمختلف مكونات المحاور والجوانب الاجتماعية. ويعتمد ذلك الرصد أساساً على نتائج دراسات جديدة تساهم في إثراء المعرفة الاجتماعية ورسم السياسات، بما فيها السياسة السكانية. لهذا تعد الدراسات السكانية والاجتماعية من أهم الأسس التي تبنى عليها مراجعة السياسات، نظراً للتحويلات السكانية والمجتمعية المتسارعة التي عرفتها الدولة في السنوات الأخيرة والنتيجة عن تضاعف أعداد سكان الدولة.

❖ **الدعم الإحصائي:** ساهمت الطفرة النوعية لقطاع الإحصاء في دولة قطر خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الفرق الإحصائية في مختلف المؤسسات الوطنية وتنوع أنشطتها، الأمر الذي دعم عملية مراجعة السياسة السكانية من خلال توفير العديد من البيانات الكمية والنوعية التي تعدّ ركيزة أي عملية تقييمية. لكن التحويلات المستقبلية تتطلب الارتقاء بالعمل الإحصائي وتنوع مخرجاته بما يتوافق مع تحولات المنظومة الإحصائية العالمية، التي تشارك فيها دولة قطر. لذا يعدّ الدعم الإحصائي أحد الروافد الأساسية في عملية متابعة تنفيذ السياسة السكانية، مما يتطلب مواصلة الشراكات بين اللجنة الدائمة للسكان وقطاع الإحصاء ومختلف الوحدات الإحصائية المتواجدة في الدولة.



دعم التعاون الدولي: ترتب على تعدد الأطر العالمية في مجال السكان والتنمية، مثل برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية، وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والبرامج الإقليمية للتنمية، ضرورة تكثيف التعاون والتبادل الدوليين في مجال رسم السياسات ومتابعتها. مما يتطلب تبادل الخبرات بين الجهات القطرية العاملة في مجال السكان والتنمية والمؤسسات الأممية ومختلف التجارب الناجحة عبر العالم.

